

Distr.: General
10 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٧ من جدول الأعمال المؤقت*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام

موجز

حددت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٢٤، التوصيات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، مع التسليم بأن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتطلب مشاركة أكبر من قطاع الأعمال. ومع بقاء أقل من ٥ ٠٠٠ يوم من أجل بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على وجه السرعة لكي تكون على قدر التحدي ولكي تطلق كامل إمكانات التعاون مع القطاع الخاص ومع الشركاء الآخرين. ولئن كان هناك توافق قوي في الآراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب زيادة كبيرة في حجم من التحالفات والشراكات، لا سيما مع القطاع الخاص، هناك أيضا اعتراف واسع النطاق بأن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف. وعبر منظومة الأمم المتحدة تتطور نهج الشراكة صوب المزيد من العمق والابتكار والتأثير وقابلية التوسع. ومن أجل دعم وتسريع هذه التطورات الإيجابية، فإن منظومة الأمم المتحدة تسلم بالحاجة إلى المزيد من الشراكات التي تتمحور بشكل أكثر فعالية صوب حشد موارد القطاع الخاص وخبرته الفنية. كما أن الأمم المتحدة تسعى إلى القيام بدور تحفيزي أكبر في توليد المزيد من التمويل والابتكار اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشكل تطورا وتحولا هامين في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. ودعما لهذا التحول، فإن هذا التقرير يحمل عددا من التوصيات من أجل تيسير الاضطلاع بنهج للشراكات على نطاق المنظومة يكون من شأنه تحسين أثر التعاون مع القطاع الخاص والتعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٧٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثانية والسبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار. ويعتمد هذا التقرير على تقارير الأمين العام السابقة عن التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين (A/56/323، و A/58/227، و A/60/214، و A/64/337، و A/66/320، و A/68/326، و A/70/296).

٢ - وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لإنهاء الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع. وقد شدد الهدف ١٧ من أهداف خطة التنمية المستدامة على الدور الرئيسي الذي تقوم به الشراكات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو الهدف الذي يدرج الشراكات ليس بوصفها هدفاً في حد ذاته ولكن أيضاً كوسيلة حاسمة لتنفيذ الخطة بأكملها. وعلى النحو المبين في الهدف ١٧، لا يمكن إنجاز خطة التنمية المستدامة إلا بالالتزام قوي بالشراكات على جميع المستويات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الأخرى. وبالمثل، فإن اتفاق باريس التاريخي الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٥ وتحد المجتمع العالمي وراء خطة طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره. وهناك مستويات غير مسبقة من الاهتمام والالتزام من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم قادة الأعمال التجارية المسؤولة، تعمل على تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تسريع الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

٣ - ولدى تجميع هذا التقرير، جرى الالتزام باتجاهين رئيسيين من اتجاهات البحث. فأولاً، تم الاضطلاع بدراستين استقصائيتين لجمع الإسهامات على نطاق المنظومة من ٣٩ من الكيانات المشاركة في الأمم المتحدة. واستهدفت إحدى هاتين الدراستين الاستقصائيتين أعضاء الإدارة العليا من أجل تحديد واستطلاع آراء منظومة الأمم المتحدة بشأن ما تنطوي عليه الشراكات من تحديات وما تتيحه من فرص. واستهدفت الدراسة الاستقصائية الثانية الموظفين من جميع أنحاء المنظومة لغرض جمع الآراء على أرض الواقع عن ممارسات الشراكة الحالية عبر الأمم المتحدة من أجل تحديد الاحتياجات والفرص سعياً إلى تعزيز القدرات والاتساق وتحقيق الأثر. وفي إطار الاتجاه الثاني من اتجاهي البحث المشار إليهما أعلاه، أجريت مقابلات متعمقة مع ممارسي الشراكات في الأمم المتحدة، وفي بعض الحالات، على الشركاء التجاريين من أجل استكشاف أفضل الممارسات الناشئة في مجال تنمية الشراكات وإدارتها وقياس الأثر. واستناداً إلى هذه الأفكار المتعمقة القائمة على البيانات والأفكار الصريحة المستمدة من منظومة الأمم المتحدة، يسعى هذا التقرير إلى وضع خريطة قوية محددة المعالم وقائمة على الأدلة، على نطاق المنظومة، بشأن التحولات التي من شأنها أن تعزز من حجم وتأثير التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل تسريع التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ - ولئن كان المجال المتعلق بالشراكات هو مجال شاسع الأبعاد ويتسم بالتنوع، إلى أن هذا التقرير، على غرار التقارير السابقة المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يركز بوجه خاص على الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الاتجاهات والأفكار الثابتة والتوصيات المحددة التي تناولها التقرير إنما تنطبق على جميع أشكال الشراكة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى.

ثانيا - توسيع نطاق تأثير أعمال الشراكات صوب تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة

ألف - إتاحة الفرصة لزيادة مشاركة القطاع الخاص من أجل المزيد من النتائج

٥ - استنادا إلى المعلومات المقدمة من ٣٧ من كيانات الأمم المتحدة التي أسهمت في هذا التقرير، هناك حاليا ما يزيد على ١ ٥٠٠ من الشراكات التجارية القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتقييم على المشهد الشراكات الثنائية، حيث أبلغ أكثر من نصف الشراكات أنها لا تشتمل إلا على شراكات مع شركة واحدة فقط. ويظل التعاون على المدى القصير هو القاعدة: فقد أبلغ ٧٩ في المائة من جميع الشراكات التجارية مع الأمم المتحدة أنها استمرت لفترة تقل عن خمس سنوات. وحسبما تشير إليه هذه البيانات، ربما يستلزم الأمر بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمواصلة تطوير نماذج الشراكات التجارية القابلة للتوسيع - بما في ذلك وضع نماذج مصممة من أجل تحسين إشراك الشركاء المتعددين على مدى فترة طويلة من الزمن، على نحو أكثر منهجية من حيث قياس الآثار، والنهوض بخطة ٢٠٣٠ بمزيد من الفعالية.

٦ - وهناك توافق عالمي في الآراء بين الكيانات في منظومة الأمم المتحدة على أن التحالفات والشراكات الجديدة ستكون لها أهمية حاسمة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، واعتراف متزايد بأن القطاع الخاص يعد واحدا من أهم شركاء الأمم المتحدة في تعزيز القدرة على إنجاز أهداف التنمية المستدامة. وتعتقد غالبية كبيرة من كيانات الأمم المتحدة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يتأتى بدون توسيع نطاق الشراكات بين الأمم المتحدة والأعمال التجارية. على أن هناك أيضا اعترافا واسع النطاق بأن الأمم المتحدة ليست بعد مؤهلة بما فيه الكفاية لإشراك المؤسسات التجارية بما يحقق الحد الأقصى للتأثير. ويرى مجرد الثلث من بين كيانات الأمم المتحدة أن المنظمة تبذل ما فيه الكفاية من أجل إشراك القطاع الخاص.

٧ - وفي تقارب هام للآراء، فإن قادة قطاع الأعمال أعربوا عن مشاركتهم الرأي مع الأمم المتحدة في اعترافها بوجود فرص هائلة لزيادة المساهمات في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ومن بين أكثر من ١ ٠٠٠ من المديرين التنفيذيين المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والذين جرى استطلاع آرائهم في عام ٢٠١٦، أعرب نصفهم عن الاعتقاد بأن القطاع الخاص سيكون الجهة الفاعلة الأهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربوا عن اعتقادهم أيضا بأن الشراكات ستشكل المسار الرئيسي لتحقيق الأثر: فقد أعرب ٨٥ في المائة من هؤلاء الرؤساء التنفيذيين عن اعتقادهم بأن الجهود القطاعية المبذولة لمعالجة التحديات العالمية لها أهميتها الحاسمة في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فمثلما رأت غالبية كبيرة من كيانات منظومة الأمم المتحدة أنه ينبغي للمنظمة أن تفعل المزيد من أجل إشراك القطاع الخاص، فإن كثيرين من قادة قطاع الأعمال لا يزالون يرون في الأمم المتحدة شريكا يصعب التعامل معه. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى تزايد الاهتمام بإقامة الشراكات، تساور الشركات آمال متزايدة بأن تلاحظ كل من الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ما يبدية القطاع الخاص من اهتمام أكبر بالمشاركة.

٨ - وما لا شك فيه أن هذه الاتجاهات تتأثر أيضا بالتوقعات المتغيرة بسرعة لدور قطاع الأعمال في المجتمع. وهناك مطالبات متزايدة من جانب أصحاب المصلحة والمساهمين والحكومات والمجتمعات المحلية بأن تعترف الشركات بما لها من مسؤولية مشتركة عن الناس والكوكب. وردا على هذه الاتجاهات، ففي عام ٢٠١٦، حدد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الرؤية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ فيما يتصل بالمبادرة، ألا وهي - تعبئة حركة عالمية من الشركات وأصحاب المصلحة من أجل إيجاد العالم الذي

نصبو إليه. ويجري حالياً تنفيذ استراتيجية عالمية مستوحاة من هذه الرؤية بهدف تحقيق أثر واسع النطاق وفتح آفاق جديدة في مجال تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى قطاع الأعمال، ومساعدة الشركات على الاعتراف بالفرص الهائلة التي تكمن في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقيام في الوقت نفسه بحفز الشركات على رفع مستوى طموحاتها والأخذ بالممارسات التجارية التي تتسم بالمسؤولية بما يتمشى مع المبادئ العشرة التي يتضمنها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

باء - الاستفادة من المزايا النسبية لأثر الشركات المعزز

٩ - تتفق الأمم المتحدة والشركاء في قطاع الأعمال في الرأي على أن بمقدورهم تحقيق أثر أوسع نطاقاً وتوفير حلول أكثر تقدماً للتحديات المشتركة بأكثر مما لو قام كل منهم بالعمل "على انفراد". وهناك تقدير واسع النطاق للقيمة المضافة التي يمكن أن تحققها الشركات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال بما يتسق مع الصلاحيات الأساسية والميزات النسبية لجميع الشركاء. وبالنسبة إلى الشركات التي تقيم شراكات مع الأمم المتحدة، غالباً ما تكمن قيمة العروض في بعدها العالمي وما تحققه من علاقات عالمية مع المجتمعات المحلية حول العالم، وما توفره من موارد للبيانات ومن أصول معيارية وما تكتسبه من سمعة كوسيط أمين يتمتع بالقدرة تنظيم الاجتماعات. ويجري تحقيق التأزر عن طريق مواءمة نقاط القوة هذه مع ما يتمتع به القطاع الخاص من روح تنظيم المشاريع والابتكار. وعلى سبيل المثال، فإن تزايد إعطاء الأولوية للشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التي تنطوي على برامج التكنولوجيات والاتصالات دفع قديماً بالابتكار في تنفيذ البرامج من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في مجالات من قبيل منصات الدفع الرقمية، وتحليل البيانات الضخمة، والبيانات الساتلية، ورسم الخرائط، وتكنولوجيات سلاسل الإمداد الموحدة، والهويات الرقمية، وعمليات الواقع الافتراضي.

الإطار ١

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة فودافون: برنامج مدرسي للشبكات الفورية

منذ عام ٢٠١٣، دخلت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة فودافون في شراكة تهدف إلى تحسين نوعية التعليم في مخيمات اللاجئين. ومن خلال العمل مع فريق الابتكارات التابع للمفوضية، استحدثت قدرات فودافون التقنية والأساسية من أجل تصميم فصول دراسية للدراسة الرقمية الفورية في إطار مشروع Digital School in a box. وتوفر كل وحدة من وحدات هذا المشروع الطاقة اللازمة له (سواء عن طريق ألواح الطاقة الشمسية أو باستخدام البطاريات)، فضلاً عن توفير الاتصال الشبكي المباشر أو غير المباشر كأداة لتوفير المحتوى التعليمي التفاعلي.

وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قامت مؤسسة فودافون والمفوضية بنشر ٣١ من هذه الشبكات المدرسية، التي يستفيد منها ٤٠ ٠٠٠ من شباب اللاجئين و ٦٠٠ من المعلمين شهرياً عبر سبع مخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا. وتهدف مؤسسة فودافون إلى نشر خمس شبكات فورية أخرى بحلول نهاية عام ٢٠١٨ يستفيد منها ٢٠ ٠٠٠ لاجئ آخر. وبغية مواصلة تحقيق الأثر الناجم عن هذا البرنامج، يجري تنفيذ مبادرة لتتبع النتائج الاجتماعية والتعليمية للمشاركة في المشروع، بما في ذلك معدلات المواظبة المدرسية، ونتائج الامتحانات، ومحو الأمية الرقمية.

١٠ - وتُتاح للقطاع الخاص، من خلال شراكته مع الأمم المتحدة، إمكانية الوصول إلى شبكات عالمية ومحلية من الجهات الفاعلة ومعارف يمكن أن تعزز قدرته على السعي إلى إيجاد فرص جديدة في الأسواق، والمساهمة في المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإدراكاً لأن المؤسسات التجارية أصبحت تركز تركيزاً متزايداً على إيجاد فرص شراكة تستفيد من كفاءاتها الأساسية وتولد قيمة متبادلة، يعمل العديد من كيانات الأمم المتحدة على صياغة عروض متميزة مربحة للجميع ضمن جهودها الرامية إلى تنمية الشراكات. ويتسم ذلك التحول بأهمية استراتيجية، بالنظر إلى التطور المستمر في المصالح التجارية والنهج الرامية إلى تحقيق الاستدامة. وفي عام ٢٠١٦، أعرب ٨٧ في المائة من المديرين التنفيذيين المشمولين في الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة عن اعتقادهم بأن أهداف التنمية المستدامة توفر فرصة أساسية لإعادة التفكير في النهج الرامية إلى توليد القيمة المستدامة. وثمة شركات رائدة تسعى بالفعل إلى إيجاد سبل لإحداث آثار اجتماعية أكبر من خلال الابتكارات في مجال الأعمال الرئيسية. وتتوفر للأمم المتحدة فرصة مهمة للتعجيل بهذا الاتجاه من خلال زيادة الاستثمار في مجال التعاون مع القطاع الخاص، مما ينطوي بدوره على إمكانية إحداث زيادة هائلة في مساهمات الأعمال التجارية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

الإطار ٢

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركة Grameen Intel Social Business: النمو الاقتصادي في المجتمعات الريفية

في عام ٢٠١٤، عقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية شراكة مع شركة Grameen Intel Social Business بهدف استحداث برنامج تجريبي لتقديم حلول تقنية للمزارعين في المناطق الريفية من كمبوديا. وتمثل المجموعة البرمجية "eAgro Suite" التي استحدثتها تلك الشركة مجموعة من تطبيقات الأجهزة المحمولة التي تمكن المزارعين من خفض التكاليف وزيادة إنتاجية المحاصيل عن طريق اختبار التربة وإصدار توصيات بشأن اختيار البذور واستخدام الأسمدة ومكافحة الآفات. ويُنشر النظام على الصعيد المحلي عن طريق شبكة من أصحاب المشاريع البالغة الصغر الذين يشترون تراخيص البرمجيات ويتلقون تدريباً يؤهلهم لتقديم خدمات استشارية بشأن تطبيقات eAgro إلى المزارعين المحليين. ومنذ إطلاق المشروع التجريبي في كمبوديا، التحق بالنظام أكثر من ١٧٠ من أصحاب المشاريع المدربين، وتلقى الخدمة أكثر من ٦٥٠ مزارعاً. وأبلغ المزارعون المعنيون عن تحقق زيادة قدرها ٣٢ في المائة في إنتاجية المحاصيل، وزيادة قدرها ٤٧ في المائة في الهامش الإجمالي مقارنةً بالمزارعين الذين يعتمدون على الممارسات التقليدية فحسب. وأثبتت الشراكة تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية بإدراجها نموذجاً تجارياً، يدفع المستفيدون بموجبه رسماً رمزياً للحصول على تراخيص البرمجيات وتقديم استفسارات إلى مراكز الاتصال. ويمثل مبدأ "لا خسارة ولا ربح" الذي تنتهجه شركة Grameen Intel Social Business مزيجاً مبتكراً من الدافع الخيري الربحي وغير الربحي، حيث يُعاد استثمار أي أرباح يحققها البرنامج في الشراكة لكفالة استدامتها وتوسعها ونموها على المدى الطويل.

جيم - تطوير نُهج الشراكة للتعجيل بالأثر

١١ - إن الأمم المتحدة، إذا تتطلع إلى المستقبل، ترى خمسة سبل بالغة الأهمية للتعجيل بأثر الشراكات المعقودة مع قطاع الأعمال. أولاً، الابتعاد عن الشراكات القائمة على الهبات التي تشعر معظم

كيانات الأمم المتحدة بأن أهميتها ستقل على مدى السنوات من الثلاث إلى الخمس المقبلة، والتوجه إلى إقامة علاقات تجارية أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي. ثانيا، إقامة مزيد من الشراكات القائمة على الابتكار التي تكفل الاستفادة من الكفاءات الأساسية للقطاع الخاص وتكنولوجياته. ثالثا، زيادة التركيز على الشراكات ذات أصحاب المصلحة المتعددين التي تتوقع الوكالات أن يزيد عددها إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة. رابعا، الربط والجمع بين أطراف أوسع من الجهات الفاعلة. خامسا، توسيع نطاق الفرص المتاحة لإشراك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق أثر أكبر على الصعيد المحلي.

١٢ - وإذ تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى إقامة المزيد من الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات التجارية، يزداد ابتعاد العلاقات التي تقيمها عن التبرعات النقدية أو المعاملات المالية المنفردة: فأقل من ثلث الكيانات في منظومة الأمم المتحدة يقدر أن علاقاته مع القطاع الخاص تستند في المقام الأول إلى الهبات الخيرية أو العينية. بل إن ثلاثة أرباع كيانات الأمم المتحدة التي شملتها الدراسة الاستقصائية ترى أن الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية بدأت تتحول نحو شراكات أطول أمدا وأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي. وتعكف كيانات الأمم المتحدة على إنشاء المشاريع ليس أملا في اجتذاب التبرعات الخيرية من قطاع الأعمال، وإنما بهدف التعاون مع الشركات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل بناء علاقات تعاونية أعمق جذورا وأطول أمدا.

١٣ - وبدأت المنظمات التابعة للأمم المتحدة تحول حافظاتها أيضا صوب الشراكات التي تنطوي على إمكانات أكبر من حيث الابتكار والنطاق والتأثير. وتتوقع كيانات الأمم المتحدة أن تصبح الشراكات القائمة على الابتكار هي المجال الأكثر شيوعا لتركيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية في غضون السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، وذلك بالاستفادة من القدرات الأساسية للأعمال التجارية من أجل إحداث تأثير أكبر. فعلى سبيل المثال، حدد صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار التشاور مع القطاع الخاص بشأن خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، عددا من الأساليب التي يمكن بها لابتكارات المؤسسات التجارية والخبرات التكنولوجية أن تمضي قدما في تحقيق أهداف الصندوق في مجالات مثل البيانات، والبحث والتطوير، والتكنولوجيا الجديدة، وتقديم الخدمات، وتنمية المواهب والتعلم الإلكتروني، واللوجستيات، والتوزيع، وإتاحة الحصول على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة. ويدرك الصندوق والوكالات الأخرى أن تهيئة نماذج جديدة ومستدامة للشراكة على نحو يمكن قياسه والاقتداء به تتطلب الاستفادة من مواطن القوة التي ينفرد بها القطاع الخاص والتي تتيح له سد الثغرات في قدرات الأمم المتحدة، والقيام بذلك على نحو يركز على الإبداع المشترك والمسؤولية المشتركة عن تصميم البرامج والشراكات التي تحقق قيمة متبادلة.

١٤ - وتسلم كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضا بأن تعبئة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين سيكون لها أهمية حاسمة في استكمال الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتوقع أن يزيد تواتر الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين إلى أكثر من الضعف في غضون السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة وأن تصبح هي الشكل الأكثر شيوعا بين أشكال الشراكة التي تضطلع بها المنظمة. ومن خلال دمج الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في النموذج التجاري المتبع في جميع كيانات الأمم المتحدة، وتجميع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية المتاحة على

نطاق المنظومة ولدى الشركاء المعنيين، يمكن للأمم المتحدة أن تعيد تنشيط دورها القيادي على الصعيد العالمي بوصفها جهة منظّمة وناقلة وميسّرة للتعاون فيما بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة.

١٥ - وأحد الأمثلة على الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة التي تقودها الأمم المتحدة وتحشد الجهود فيما بين الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو مبادرة "كل امرأة، كل طفل". فمنذ عام ٢٠١٥، صدر عن شركاء المبادرة أكثر من ٦٠ التزاما حكوميا و ١٥٠ التزاما من أصحاب المصلحة المتعددين بتحسين صحة النساء والأطفال والمراهقين، فيما شكّل التزامات تزيد قيمتها عن ٢٧ بليون دولار. واستُرشِد في عملية صياغة الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (٢٠١٦-٢٠٣٠) بأكثر من ٧ ٠٠٠ شخص ومنظمة.

الإطار ٣

مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال

تمثل مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال التي أُطلقت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦ نموذجاً متعدد أصحاب المصلحة يشترك القطاع الخاص من خلاله بنشاط في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب للأزمات والتصدي لها والتعافي منها. وقد أنشئت ثلاث عشرة شبكة من شبكات القطاع الخاص، قُدِّم فيها الدعم التشغيلي من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، بينما قدّم الدعم التقني مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتلك المبادرة، إلى جانب كونها مبادرة مشتركة بين الوكالات، تساعد أيضاً على الربط بين الذراع الإنساني والذراع الإنمائي للأمم المتحدة بهدف تشجيع زيادة التعاون والتأثير على المستويات المحلية.

وتجسد المبادرة الدور التحويلي الذي يمكن أن تؤديه شبكات المؤسسات التجارية المحلية في تحسين جهود التأهب للأزمات والتصدي لها والتعافي منها من خلال الوعي بالمخاطر. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٧، مع توجّه الإعصار الاستوائي إيناو نحو مدغشقر، تمكن منتدى القطاع الخاص للعمل الإنساني في مدغشقر، وهو مبادرة محلية تدعمها مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال، من تنفيذ خطة طوارئ لإصدار إنذارات مبكرة إلى أعضائه، مما أدى إلى الحد من أخطار الكارثة بدرجة كبيرة بالنسبة للمؤسسات التجارية والمجتمعات المحلية.

١٦ - ويمثل تعزيز أنشطة الاتصال بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لإقامة الشراكات مجالا متزايد الأهمية في مختلف كيانات الأمم المتحدة؛ بيد أن تنمية علاقات مؤثرة مع تلك المؤسسات لا تزال تشكل تحدياً. وتؤدي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من المشاريع التجارية العالمية ونسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة من العمالة في جميع أنحاء العالم، دوراً محورياً في حفز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل اللائق والتجارة، والقضاء على الفقر وتحسين سبل كسب العيش. وقد أقرّت الجمعية العامة بهذا الدور المهم في عام ٢٠١٧ من خلال تخصيصها يوم ٢٧ حزيران/يونيه يوماً للاحتفاء بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

١٧ - وعلى الرغم من اعتراف العديد من كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا التقرير بأن عملها مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كان محدوداً أو في طور البداية، تنشأ شراكات ونماذج جديدة للتعاون مع هذه المؤسسات تقدم دروساً مهمة. فعلى سبيل المثال، تقوم كيانات الأمم المتحدة

من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باختبار نماذج الشراكة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يجري تقاسم التكاليف فيها بين المؤسسات التجارية وشركاء الأمم المتحدة. وبخلاف الشراكات القائمة مع الشركات الأكبر حجماً التي تتوفر لديها الموارد اللازمة لتغطية تكاليف المشاريع، غالباً ما يكون من الأهمية بمكان أن تغطي الأمم المتحدة تكاليف المشاريع أو تشارك في الاستثمار اللازم لها لضمان التعاون مع الشركات الأصغر حجماً وتحرير الموارد العينية. ويتمثل أحد السبل الواعدة الأخرى لتحقيق المزيد من المشاركة من جانب المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تعبئة ائتمانات الأعمال التجارية الصغيرة لكي تعمل معاً بشأن المسائل الهيكلية، مثل إمكانية الحصول على الائتمان، وبناء القدرات من أجل إتاحة زيادة القدرة التنافسية في الأسواق والمشاركة في التجارة الدولية وفي وضع السياسات.

الإطار ٤

اليونيدو: الشراكة الإنمائية بين القطاعين العام والخاص للتدريب الحرجي في الواقع الافتراضي

عقدت اليونيدو شراكة مع اتحاد مكوّن من مؤسسات صغيرة ومتوسطة (منها شركة Naledi3d Factory، وشركة I.C.E. للاستشارات والتدريب الحرجيين، وكلية سيدارا للزراعة، وهيئة المتنزهات الوطنية لجنوب أفريقيا، ومجموعة Aikagroup، وشركة Kallion Konepaja Oy)، بهدف إعادة تنشيط مراكز التدريب الحرجي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلى الرغم من أن اليونيدو لم تكن تسعى في بادئ الأمر إلى إيجاد حل قائم على الواقع الافتراضي، فقد أثبتت عمليات المحاكاة التي أجرتها شركة Naledi3D Factory استناداً إلى البرمجيات أنه يمكن تدريب العاملين في مجال الغابات على تشغيل المنشار الآلي وصيانته في بيئة أكثر أماناً مما أحدثت زيادة كبيرة في مستوى الفهم من خلال التعلم مقارنةً بالوسائل التقليدية.

ولتتبع النتائج الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية للتدريب، نفذت اليونيدو برنامج رصد للمستفيدين قائماً على الأدلة لتقييم أثر برنامج التدريب على المشاركين البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ مشارك حتى الآن. وتستخدم تكنولوجيا الأجهزة اللوحية لجمع البيانات الديمغرافية، مثل مستويات التعليم والآفاق المتعلقة بالدخل وفرص العمل، من المشاركين في التدريب عند بدء الدورة التدريبية وانتهائها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، صنّف أكثر من ٧٠ في المائة من الطلاب وضعهم الوظيفي الحالي باعتباره أفضل مما كان قبل التدريب، بينما أفاد ما يزيد عن ٤٠ في المائة منهم بمحدوث زيادة في الدخل. وأشار الشركاء أيضاً إلى حدوث تغييرات في مؤسساتهم أو منظماتهم ذاتها نتيجة للمشاركة في البرنامج. وعلى الأخص، لاحظ جميع الشركاء حدوث زيادة في مستوى القدرات والابتكار لدى الموظفين الفنيين. وتنتظر اليونيدو في احتمال الاستفادة من ذلك النجاح بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للشراكة، من قبيل توسيع نطاق البرنامج على الصعيد الوطني، ونشره في بلدان أخرى في المنطقة وإيجاد استخدامات أخرى لهذه التكنولوجيا في قطاعات أخرى.

ثالثاً - تحويل التحديات في مجال الشراكة إلى فرص

١٨ - في إطار حفز إقامة شراكات أكثر تأثيراً في مختلف كيانات الأمم المتحدة، ثمة تحديات متعددة على مستوى المنظومة يمكن تحويلها إلى فرص. فإذ تتكيف الأمم المتحدة مع بيئة أكثر تعقيداً من حيث الموارد، تتوفر لديها فرصة إحداث تحول استراتيجي تجاه إقامة الشراكات المبتكرة، وهو ما يمكن أن يحقق عدة أهداف منها تحفيز التمويل الابتكاري وتعبئة التحالفات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل المضي قدماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الاعتراف الواسع النطاق في منظومة

الأمم المتحدة بأن المنظمة لم تبذل جهداً كافياً بعد للاستفادة من اهتمام القطاع الخاص المتزايد بالتعاون، ينبغي للأمم المتحدة أن تعالج الثغرات في التنسيق وفي مجموعات المهارات اللازمة للشراكة وأن ترسخ الشراكات، ولا سيما الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، في نماذج الأعمال التجارية على نطاق المنظمة، وبخاصة على الصعيد المحلي. وهذا من شأنه أن يساعد على تعزيز التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/71/63-E/2016/8)، بما في ذلك أهمية زيادة القدرة على الانخراط في شراكات ابتكارية موجهة نحو النتائج على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، وتكثيف التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ألف - الأخذ بتوجهه استراتيجي إزاء الشراكات التحويلية

١٩ - مع دخول الأمم المتحدة حقبة تتسم بتزايد القيود على الموارد، ينشأ خطر الانتكاس إلى النماذج القديمة للتعاون. فقد تجد كيانات الأمم المتحدة نفسها تحت ضغط توجيه الموارد المحدودة المتاحة لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص نحو جهود جمع الأموال، وذلك على حساب بناء الشراكات الحديثة للتحويل وتوسيع نطاقها، وهي الشراكات التي تتطلب إقامتها مزيداً من وقت الموظفين ومواردهم ولكنها تنطوي على إمكانات متنامية باطراد لدفع التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد اعترفت غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة التي ساهمت في هذا التقرير بأن قدرتها على الانخراط في الشراكات التحويلية والابتكارية محدودة بسبب القيود المتعلقة بالموارد، وبأن ثمة تجاذب بين الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل في البيئة الحالية ذات الموارد المحدودة وبين فرصة بناء العلاقات والائتلافات وغيرها من أشكال التعاون الرامية إلى التأثير على مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، وتحقيق آثار أكبر وأطول أمداً.

٢٠ - وعلى الرغم من هذا التجاذب، تسعى الأمم المتحدة إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية ومرونة في تركيز الموارد المحدودة على القضايا والفرص التي يمكن أن تكون مساهمة المنظمة فيها أكثر ملاءمة وفعالية. وأصبحت الوكالات والصناديق والبرامج أكثر مهارة في التعبير عن مصالحها الاستراتيجية وصقل عروضها المتميزة للشركاء. ويسعى القطاع الخاص أيضاً إلى إنشاء أشكال أعمق من التعاون توائم بين استثمارات الشراكات وبين القيم المؤسسية الأساسية وأهداف الشركات المتعلقة بالاستدامة. ومع تطور عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة على مستوى الشركات وتطور توقعات أصحاب المصلحة من الشركات على مدى العقد الماضي، قلّ اقتناع الشركات بجدوى الهبات الخيرية التقليدية إلى الأمم المتحدة مقارنةً بإقامة المشاريع أو ضخ الاستثمارات في المناطق التي تتوفر للشركات مصالح وأعمال فيها. وأصبحت شركات كثيرة تتطلع إلى ما وراء الدوافع الربحية التقليدية وتنشئ أعمالها الرئيسية على أساس راسخ يتمثل في خلق القيمة من خلال الآثار المجتمعية. وقال أربعة من أصل خمسة مديري تنفيذيين شملهم الاستقصاء الذي أجراه الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ إن إبداء التزام هادف بالاستدامة أصبح يشكل عاملاً مميّزاً بالفعل في قطاعهم.

٢١ - وفي ظل هذه المصالح المتقاربة، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على دعم المؤسسات التجارية في الاضطلاع بدور أكبر وتحمل مسؤولية أكبر في التصدي للتحديات العالمية والمحلية من خلال تبني ممارسات تجارية مسؤولة ومستدامة بصورة أساسية. ومن شأن العمل مع الأمم المتحدة أن يساعد الشركات على تبني أهداف التنمية المستدامة بطريقة كلية ومتكاملة. وفي حين أن أغلبية واضحة من كيانات الأمم المتحدة ترى

أن التحالفات والشبكات والشراكات الشاملة للقطاعات تنسم بأهمية أساسية في التعجيل بالتقدم المحرز بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تزال الشراكات الثنائية القصيرة المدى تهيمن على الساحة في هذا المجال. ويمكن توظيف الموارد على نحو أكثر كفاءة وزيادة التأثير الطويل الأجل إلى أقصى حد عن طريق التحول عن مشاريع التنفيذ الثنائية الكثيفة العمالة إلى المبادرات المتعددة السنوات والمتعددة أصحاب المصلحة التي تؤدي الأمم المتحدة فيها دورا تنظيميا وتحفيزيا أكبر.

الإطار ٥

مرفق البيئة العالمية: مبادرة en.lighten ومبادرة "متحدون من أجل الكفاءة"

أُنشئت مبادرة en.lighten في عام ٢٠١٠ للتعجيل بإحداث تحول في السوق العالمية نحو استخدام تكنولوجيات الإضاءة الموفرة للطاقة والتعجيل بالتخلص من المصابيح المتوهجة تدريجيا بهدف الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والزئبق الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري. وتمثل هذه الشراكة القائمة بوصفها شراكة بين القطاعين العام والخاص، بين مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركة أوسرام Osram وشركة فيليبس للإضاءة Philips Lighting وشركاء آخرين للبرنامج، منصةً لبناء أوجه التآزر بين أصحاب المصلحة الدوليين، وتبادل أفضل الممارسات العالمية، وتصميم الأطر السياساتية والتنظيمية، ومعالجة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالجودة، وتشجيع البلدان على وضع استراتيجيات إضاءة وطنية و/أو إقليمية تنسم بالكفاءة. وعقد برنامج الشراكة العالمية لكفاءة الإضاءة شراكات مع أكثر من ٦٠ بلدا حتى الآن، وحقق وفورات تزيد عن ٧,٥ بلايين دولار و ٣٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا نتيجة تعهدات البلدان. واستنادا إلى النموذج الفعال الذي مثلته مبادرة en.lighten، أطلقت مبادرة "متحدون من أجل الكفاءة" في عام ٢٠١٥ لإحداث تحول في السوق في ست فئات أخرى من المنتجات العالية الكفاءة. وتسعى المبادرة الآن إلى إشراك ٧٠ بلدا.

باء - إتاحة التمويل الابتكاري

٢٢ - يتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إحداث تحول كبير في نهج المنظمة تجاه التمويل. ولتأمين الاستثمارات المقدرة بتريليونات الدولارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم بذل المزيد من الجهد لإتاحة تدفقات مالية جديدة، ولا سيما من جانب المستثمرين المؤسسيين الرئيسيين. وتقرّ منظومة الأمم المتحدة بأنه قد حان الوقت لأخذ توجه استراتيجي نحو اتباع نهج تتجاوز تعبئة أموال القطاع الخاص لصالح الأعمال الخاصة بالمنظمة وتعمل بدلا من ذلك على تيسير الابتكارات المالية التي يمكن أن تستفيد من الاستثمارات العامة والخاصة في الأهداف، وذلك بالتزامن مع تعزيز النمو المسؤول للأعمال التجارية. وكان هذا أحد المواضيع الرئيسية في منتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، حيث عكف مديرون تنفيذيون ومستثمرون وقادة من الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة على استكشاف سبل لزيادة التعاون وفتح آفاق الازدهار عن طريق تمويل خطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - ومن الأمثلة على هذا التعاون منهاج عمل متعدد التخصصات من الممارسين والخبراء في مجال التمويل يشمل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويستند إلى مبادئ الاستثمار المسؤول. ويهدف منهاج العمل إلى إنشاء أدوات مالية مبتكرة في القطاع الخاص تتوفر فيها القدرة على توجيه التمويل الخاص نحو إيجاد حلول مهمة في مجال الاستدامة. ومع التركيز بشكل خاص على الأسواق الناشئة أو الجديدة، يقدم منهاج العمل توجيهات بشأن استراتيجيات الاستثمار

المؤثر التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بهدف تحسين تقييم مخاطر وعائدات الاستثمارات واجتذاب المستثمرين المؤسسيين.

٢٤ - والمثال الثاني هو مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التي تمثل جهداً تعاونياً بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي تستند إلى مبادئ الاستثمار المسؤول. وتمثل هذه المبادرة، التي يشارك فيها أكثر من ٦٠ من أسواق الأوراق المالية، منصة للتعليم من الأقران تهدف إلى استكشاف الكيفية التي يمكن بها لتبادل الآراء، في إطار التعاون مع المستثمرين والجهات التنظيمية والشركات، أن يعزز الشفافية المؤسسية، والأداء في نهاية المطاف، فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بإدارة الشركات، وأن يشجع الاستثمار المستدام.

٢٥ - ويجري بالفعل اختبار نماذج لشراكات يتمثل فيها الدور والهدف الرئيسيين للأمم المتحدة في إتاحة تدفق رأس المال. وفي عام ٢٠١٧، أطلق البرنامج الإنمائي شراكة تحويلية قائمة على "منصة استثمار جماعي" مع شركة TRINE، وهي شركة تربط بين المستثمرين ورواد المشاريع في مجال الطاقة الشمسية من خلال منصة للتمويل الجماعي. ومن المتوقع أن تجمع الشراكة مبلغاً يصل إلى ٧ ملايين دولار في صورة قروض رأس المال الخاص منفرادى المستثمرين لصالح المشاريع الاجتماعية، وذلك بهدف معالجة مشكلة الافتقار إلى الطاقة لدى ٥٤٠.٠٠٠ شخص في خمسة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والبرنامج الإنمائي بصدد إنشاء صندوق ضمان للمساعدة على الحد من المخاطر التي يتعرض لها أصل القرض لكل المستثمر، وسيقوم بقياس الآثار الاجتماعية والبيئية لكل مشروع مؤل والتحقيق من تلك الآثار، لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة.

٢٦ - وبالنظر إلى ما يواجه منظومة الأمم المتحدة من قيود متزايدة على الموارد، تصبح نماذج الشراكة القائمة على التمويل الذاتي أو الاكتفاء الذاتي التي تسخر أدوات التمويل الاجتماعية والبيئية الجديدة ذات أهمية متزايدة على نطاق الأمم المتحدة. وقد أشار نحو نصف الكيانات المساهمة في هذا التقرير إلى أنها تنظر في إقامة مشاريع من شأنها أن تكون مؤهلة لإصدار سند أخضر أو سند قائم على الأثر الاجتماعي أو سند من سندات التنمية؛ على أن ثمة فجوات كبيرة بين الطموح والعمل. وعلى الرغم من أن ما يقرب من ثلث كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا التقرير أبدى رغبته في الاضطلاع بمشاريع مؤهلة لعمليات تعويض الكربون المصدّقة، لم يضطلع سوى كيان واحد بمشروع من هذا القبيل. ولتشجيع كيانات الأمم المتحدة على إطلاق مشاريع تمويل جديدة وابتكارية، ثمة حاجة إلى دعم رفع درجة تحمل المخاطر وإيجاد حيز آمن للتعليم من الأخطاء.

الإطار ٦

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مشروع الاستثمار المؤثر لصالح وحيد القرن

في عام ٢٠١٥، اتّحد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع عدد من الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إنشاء أول سند مؤثر لحيوان وحيد القرن، بهدف التصدي للصيد غير المشروع والجائر. وهذا السند، الذي يمثل شكلاً من أشكال سندات التنمية والسندات المحدثة للأثر الاجتماعي، سيكون بمثابة آلية تمويل قائمة على النتائج وعلى ربط الأجر بالأداء، وهو أول أداة من هذا القبيل مرتبطة بنوع من الحيوانات وتهدف إلى تحقيق عائد مالي. وخلافاً لنماذج تمويل المانحين التقليدية، يقوم المانحون في هذا النموذج بالدفع على أساس النتائج، فلا يسددون للمستثمرين استثمارهم الأولي والفائدة إلا إذا كُتِل التدخل بالنجاح. ويتمثل

النجاح في تحديد المحميات الرئيسية لحيوان وحيد القرن، وتحسين حماية هذا النوع، والحد من أنشطة الصيد غير المشروع. وبممر المشروع حالياً بمرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات تهدف إلى وضع مقاييس للتقييم وإعداد المحميات المقترحة لوحيد القرن في جنوب أفريقيا وزمبابوي وكينيا وناميبيا. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في إطلاق سند مؤثر لوحيد القرن تتراوح قيمته بين ٢٥ مليون دولار و ٣٥ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٨.

جيم - معالجة الثغرات في مجموعات المهارات اللازمة للشراكة وفي النزاهة والتنسيق

٢٧ - إذ تتطلع منظومة الأمم المتحدة إلى إنشاء نماذج جديدة للشراكة تجمع بين كفاءاتها الرئيسية والأصول التجارية الأساسية المتاحة للشركاء، تتوفر فرصة لتغيير وتعزيز الثقافة والأثر المرتبطتين بتعاونها مع المؤسسات التجارية من خلال معالجة الثغرات في مجموعات المهارات المتاحة للمنظمة، وإدماج الشراكات في نماذج الأعمال التجارية، وتعزيز النزاهة والفعالية والتنسيق في الشراكات.

٢٨ - وقد أشار ثلث مختصي الشراكات الذين تبادلوا أفكاراً متعمقة لغرض إعداد هذا التقرير إلى أن الافتقار إلى التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة هو أحد أكثر التحديات إلحاحاً فيما يتعلق بإقامة الشراكات الفعالة. وتسليم منظومة الأمم المتحدة بالفوائد المترتبة على زيادة التعاون فيما بين الوكالات بشأن الشراكات؛ إلا أنه ثمة مجموعة متنوعة من التحديات الماثلة أمام هذا التعاون، بما في ذلك التنافس بين الوكالات على الشركاء، وعدم وجود أدوات ونماذج موحدة، وحواجز السرية التي تحول دون الكشف عن أسماء الشركاء والتفاصيل المتعلقة بالشراكات. وتسليم منظومة الأمم المتحدة بوجود حاجة ملحة إلى تبني نهج إزاء الشراكات أكثر تنسيقاً وأقل تنافسية على الصعيد الداخلي، ولا سيما بالنظر إلى تزايد الفرص المتاحة لإدخال الشركات في شراكات متعددة على نطاق المنظمة، وما يقابلها من حاجة ملحة إلى محاربة التصور السائد بين كثير من الشركات للأسف ومفاده أن الأمم المتحدة شريك يصعب العمل معه. فعلى سبيل المثال، قد تكون الشركات المتعددة الجنسيات ذات العمليات العالمية المتنوعة قادرة على الدخول في شراكات متعددة في آن واحد، وراغبة في ذلك. ويمكن تعزيز استثمارات الشركات بالتعاون مع الأمم المتحدة وتوسيع نطاقها من خلال إدارة العلاقات على نحو أكثر تنسيقاً على نطاق المنظمة.

الإطار ٧

منظمة الأغذية والزراعة: تعزيز القدرة على إقامة الشراكات على مستوى المنظمة

منذ عام ٢٠١٣، سعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنشاط إلى زيادة تعاونها مع القطاع الخاص. ودعمت استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشراكات مع القطاع الخاص (٢٠١٣) انتقال المنظمة من نظرتها التقليدية إزاء الشراكات والقائمة على تجنب المخاطر إلى نهج قائم على التحكم في المخاطر. وسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المعرفة في مجال الشراكات، عُقدت حلقات دراسية ووُفِّرت أدوات وتدريباً لغرض التمكين، بما يشمل إعداد كتيب عن الشراكات مع القطاع الخاص، وقاعدة بيانات داخلية للدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وغير ذلك من مواد بناء القدرات. وفي الوقت نفسه، أنشئت عمليات مبسطة لبذل العناية الواجبة، مما أدى إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة ببذل العناية الواجبة (قلصت الوقت المستغرق لاتخاذ هذه القرارات من عدة أشهر إلى فترة تتراوح بين أسبوعين و ٤ أسابيع) وإقامة ١٢٠ شراكة جديدة، ٨٠ منها مع القطاع الخاص. وترجع منظمة الأغذية والزراعة الفضل في نجاح البرنامج إلى التشجيع الكبير من جانب المدير العام والإدارة العليا الذي هيأ بيئة إيجابية للمشاركة في تلك الجهود.

٢٩ - وعلى الرغم من تزايد اهتمام الأمم المتحدة بالشراكة مع قطاع الأعمال، لم تواكب قدراتها على إقامة الشراكات الطلب عليها. ويرى نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة أن الافتقار إلى مهارات إقامة الشراكات فيما بين وكالاتها يشكل عائقاً رئيسياً أمام إقامة شراكات فعالة. ورغم الاعتراف الواسع النطاق بالأهمية الحاسمة لزيادة الموارد والمهارات المتصلة بإقامة الشراكات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فقد تباطأ نمو أفرقة الموظفين المكرسة للشراكات في السنوات الأخيرة. ولم يزد سوى ثلث كيانات الأمم المتحدة عدد الموظفين العاملين في مجال الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال منذ عام ٢٠١٥، فيما أبلغ ١٩ في المائة منها عن انخفاض في عددهم. وترى منظومة الأمم المتحدة أن القدرة على إقامة الشراكات أمر حيوي للحفاظ على الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة، ولكن نتيجة انخفاض عدد الموظفين تحدّ بعض الكيانات من تركيزها على إدارة الشراكات القائمة وتعجز عن إقامة علاقات استراتيجية جديدة على نحو فعال.

الإطار ٨

اليونيسيف: تعميم الوعي بالشراكات مع القطاع الخاص على الصعيد القطري

لم يزد عدد الموظفين المكلفين بالشراكات مع القطاع الخاص، بل أنه تناقص في بعض الحالات؛ ولذلك قد يساعد تعميم الوعي بدور الأعمال في المضي قدماً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإدماج الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في نماذج الأعمال التجارية على نطاق الأمم المتحدة على إيجاد أشكال جديدة من التعاون الجديدة وتوسيع نطاقها. فعلى سبيل المثال، قدّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخرًا تدريباً أساسياً عن القطاع الخاص لجميع الموظفين في الهند من أجل زيادة الوعي وتعميم فهم دور الأعمال التجارية في دعم اليونيسيف في سعيها إلى الاضطلاع بولايتها. ويمكن أن يكون بذل جهود مماثلة في وكالات أخرى، ولا سيما على الصعيد القطري، وسيلة بناء للبدء في إرساء ثقافة أقوى ونموذج أعمال أمتن للشراكات على نطاق المنظمة والتعجيل بالتقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٠ - ومن العوامل التمكينية الهامة الأخرى في توسيع نطاق الشراكات وتعزيز أثرها، استمرار الدعم المقدم من كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة وزيادته. ويعتقد زهاء نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة أن العامل الأهم في توسيع نطاق الشراكات في المستقبل سيكون القيادة التنفيذية والدعم المقدم لمتتين أوأصر التعاون. وبناء على الجهود الحسنة المبذولة لتنسيق المعارف وتبادلها بين العاملين في مجال الشراكات من خلال الاجتماعات السنوية لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص التي يعقدها مكتب الاتفاق العالمي، ينبغي لكبار المسؤولين في الأمم المتحدة أيضاً أن يجتمعوا مع ممثلي الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بانتظام بغية تعزيز جهود التنسيق على مستوى العمل وتيسير اتباع نهج أقوى على نطاق المنظومة في مجال الشراكات.

٣١ - ورأى أكثر من ثلاثة أرباع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي أسهمت في هذا التقرير أيضاً أن السياسات والإجراءات القانونية لا تزال تعيق بشكل كبير توسيع نطاق الشراكات. وبالنسبة إلى بعض الشركات، قد يفاقم هذا الانطباع التصور بأن الشراكة مع المنظمة تنطوي على عقبات بيروقراطية لا مبرر لها. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي منح موظفي الشؤون القانونية والعاملين في مجال الشراكات الموارد اللازمة والتشجيع الضروري ليعملوا معاً بنشاط أكبر لإيجاد حلول مبتكرة لتخطي هذه الحواجز. ومن شأن ضمان قدرة الأفرقة القانونية المزودة بالموارد اللازمة والمعرفة والفهم الكافيين في مجال الشراكات على

تكريس الوقت لإقامة شركات وإنشاء قنوات اتصال أكثر فعالية بين كبار العاملين في مجال الشركات وكبار الخبراء القانونيين أن يساعد على تبسيط النهج المتبعة في إقامة شركات جديدة وتنميتها. ويمثل إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني ببذل العناية الواجبة في جهات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مؤخرًا جهدًا آخر لتحسين قدرة المنظمة على التعامل مع قطاع الأعمال وتوفير الحماية الكافية ضد خطر المس بالسمعة بطريقة أكثر تنسيقًا.

٣٢ - وفي حين لا يزال مجال فرص إقامة الشركات يتوسع، يُقَوِّض تنوع نُهج الأمم المتحدة إزاء اختيار الشركاء والعناية الواجبة الجهود الرامية إلى ضمان نزاهة المنظمة على نحو فعال. ويمكن أن تؤدي النهج والمعايير المتباينة لفحص الشركاء التجاريين والعمل معهم إلى اتخاذ قرارات غير متسقة بشأن اختيار الشركاء عبر مختلف الوكالات، ما يزيد من حدة المخاطر التي تمس نزاهة المنظمة بأكملها وسمعتها.

٣٣ - وتبذل معظم كيانات الأمم المتحدة العناية الواجبة بصورة مستقلة، ويلتمس أقل من ثلث الكيانات المشورة من زملاء في الوكالات الأخرى عند جمع المعلومات عن شركاء مؤسسين محتملين. وتتباين معايير العناية الواجبة المتصلة باستبعاد الشركاء. فعلى سبيل المثال، يستثني ٦١ في المائة من كيانات الأمم المتحدة شركات صناعة التبغ من اعتبارات الشراكة كتدبير من تدابير السياسة العامة؛ ويرى ١٩ في المائة من كيانات الأمم المتحدة أن أي شركة من شركات هذا القطاع هي شريك محتمل ذو مخاطر عالية ولكنها لا تستثني من اعتبارات الشراكة؛ وليس لدى ٢٠ في المائة الباقية سياسة محددة تطبق على شركات صناعة التبغ.

٣٤ - وعلى الرغم من هذه التحديات، أحرز تقدم كبير بفضل الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني ببذل العناية الواجبة التابع لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص للوقوف على المجموعة الواسعة من الممارسات المتصلة بالنزاهة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتبادل المعارف بشأن الممارسات الجيدة، والدفاع عن اتباع نهج أكثر تنسيقًا بشأن العناية الواجبة المبذولة في السياسات والممارسات. ومن أجل اتخاذ القرارات المستنيرة عند اختيار الشركاء من قطاع الأعمال، أتاح الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إمكانية وصول ١٨ كيانًا من كياناتها إلى اثنين من مقدمي خدمات البحوث المعنية ببذل العناية الواجبة الخارجيين. بيد أن تحليل تقارير الشركات التي تم الحصول عليها في العام الماضي من خلال مقدمي تلك الخدمات أظهر أن عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة قامت في مناسبات عديدة بفحص الشركات ذاتها. ومما يفاقم انعدام الكفاءة ذلك، أن كيانات الأمم المتحدة التي تبذل العناية الواجبة في فحص الشركاء لا تشارك نتائج عمليات الفحص بصورة منهجية مع الكيانات الأخرى.

٣٥ - ويمكن أن يساعد اتباع نهج أكثر تنسيقًا في اختيار شركاء تجاريين مسؤولين والعمل معهم في حماية نزاهة الأمم المتحدة وتلبية التوقعات المتزايدة للعمل معهم لكي يكون إطار الأمم المتحدة للعمل مع الشركاء أكثر اتساقًا وكفاءة. وسيكون أكثر من نصف كيانات الأمم المتحدة على استعداد للنظر في تطبيق إطار مشترك للعناية الواجبة بهذا ودعم تبادل نماذج اتفاقات الشراكة ومذكرات التفاهم فيما بين الوكالات. كما أن معظمها على استعداد لتقاسم الشراكة التنظيمية وسياسات العناية الواجبة والإجراءات والنماذج للمساعدة على تعزيز نهج أكثر اتساقًا. ويمكن لدعم عملية بذل العناية الواجبة مركزيًا أن يحد من عدم الكفاءة في كل كيان يبذل العناية الواجبة عند اختيار الشركاء وأن يخفف القيود المفروضة على الموارد البشرية ويحد من مخاطر تضارب المصالح المتصور أو الفعلي بين أولئك الذين يقيمون الشركاء المحتملين والمشاركين في إدارة الشراكة.

٣٦ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٤/٧٠، إلى الأمم المتحدة أن تتعامل بأسلوب أكثر اتساقاً مع الشركات التي تدعم القيم الأساسية للأمم المتحدة وتلتزم بمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بتحويلها إلى سياسات تنفيذية للشركات ومدونات لقواعد السلوك ونظم للإدارة والمراقبة والإبلاغ. ودعت الجمعية أيضاً إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخذ بنهج قائم على المبادئ إزاء التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، التي أعاد الأمين العام إصدارها في عام ٢٠١٥ لتكون بمثابة إطار مشترك لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كأساس لجهودها التعاونية مع قطاع الأعمال.

٣٧ - وقد أنشأ القرار ٢٢٤/٧٠ والمبادئ التوجيهية معاً إطاراً متيناً للسياسة العامة لتوجيه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جهودها الرامية إلى إقامة شراكة مع قطاع الأعمال. بيد أنه يلزم بذل مزيد من الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمضي قدماً في تنفيذ الإطار وتعزيز نزاهة الشراكات والمساءلة بشأنها والشفافية بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وينظر نحو ٨٠ في المائة من كيانات الأمم المتحدة فيما إذا كان شريك تجاري محتمل من بين الموقعين على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ويفرض كيان واحد من كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الاتفاق العالمي شرطاً إلزامياً لإقامة الشراكة، وينظر العديد من الكيانات بمهمة في اتباع مثل هذا التدبير من تدابير السياسة العامة أو استكشاف كيفية تنفيذ هذا التغيير.

٣٨ - وفي حين أن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة هو مبادرة طوعية لا تنظيمية، فإنه عندما يلتزم أعلى مستوى تنفيذي في شركة علناً أمام الأمين العام بإحراز تقدم نحو المبادئ العشرة للميثاق العالمي ويدعم أهداف الأمم المتحدة يشير بذلك إلى أن الشركة لديها القدرة على أن تكون شريكاً قوياً للأمم المتحدة في الأجل الطويل. والتشديد على أهمية التزام الشركات بالمبادئ العشرة وتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في دعم المبادرة، أو مواجهة الطرد منها، يرسل أيضاً رسالة قوية ومتسقة إلى القطاع الخاص مفادها أن الأمم المتحدة تنظر إلى ممارسات الأعمال المسؤولة، واستدامة الشركات والشفافية العامة باعتبارها معايير ذات أهمية قصوى.

٣٩ - وكما يتضح من الحوار والمناقشة اللذين دارا في المنتدى المعني بشراكات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في عام ٢٠١٧، ما برحت دول أعضاء عديدة تدعو كيانات الأمم المتحدة إلى اختيار شركاء الأعمال الذين يحترمون المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة كوسيلة للمساعدة على الحماية من مخاطر المس بالسمعة وتعزيز المزيد من الاتساق في الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وكما لاحظت دول أعضاء عديدة، وعلى الرغم من أن كل وكالة قد تصدر أحكامها الخاصة استناداً إلى ولاياتها ونهجها في إدارة المخاطر، فإن جعل المشاركة في الاتفاق العالمي توقعاً عاماً من شركاء الأعمال يقدم نهجاً منطقياً على نطاق المنظومة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان في عمليات التخطيط الاستراتيجي للوكالات والصناديق والبرامج. وفي بيئة عمل تتسم بطابع لامركزي، قد تكمن نقطة البداية البناء لتنفيذ هذا التدبير من تدابير السياسات العامة في تنفيذه في الأمانة العامة.

٤٠ - ولا تقتصر الحاجة إلى اتباع ممارسات تتصل بالنزاهة وببذل العناية الواجبة على إقامة الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. فالشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك المرتبطة بكيانات القطاع الخاص، تطرح تحديات فريدة يتعين التصدي لها من خلال مواصلة تطوير السياسات وفضلي الممارسات في إدارة المخاطر. وقد أُحرز تقدم في هذا الصدد عندما أعدت مؤخرًا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتشاور مع مجموعة متنوعة من الشركاء الآخرين

في الأمم المتحدة، مشروعا لمجموعة من المبادئ التوجيهية بغية تنظيم إدارة المخاطر في إطار الشراكات والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بكيانات تجارية.

رابعا - قياس نتائج الشراكات والإبلاغ عنها

ألف - العوائق التي تحول دون الإبلاغ عن نتائج الشراكات

٤١ - قدّمت الدول الأعضاء، من خلال قرارات سابقة للجمعية العامة، طلبات متكررة للكشف عن الشركاء ومساهماتهم والأموال المناظرة المقدمة لجميع ما يتصل بذلك من شراكات، بما في ذلك على الصعيد القطري. وتعكس المبادئ التوجيهية المتعلقة باتباع نهج قائم على المبادئ إزاء التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال متطلبات الكشف والإبلاغ هذه. ولكن لا يزال تقديم التقارير الشاملة عن نشاط الشراكات مع القطاع الخاص يشكل تحديا. وقلة قليلة جدا من كيانات الأمم المتحدة تفي حاليا بالمتطلبات الكاملة لقرارات الجمعية العامة. فمعظم كيانات الأمم المتحدة لا تنشر جميع أنشطتها في مجال الشراكات بطريقة يسهل الوصول إليها. وفي حين يبلغ بعض الكيانات عن الشركاء والإسهامات فهي لا تبليغ عن الأموال المناظرة، وتبليغ كيانات أخرى عن الشركاء ولكنها لا تقدّم أي تفاصيل عن الأبعاد المالية للشراكات. ومع ذلك، ثمة كيانات أخرى لا تبليغ علنا عن شراكاتها في أي موقع موحد.

٤٢ - وبالنظر إلى تعدد نُسق المعلومات المتعلقة بالشراكات المكشوف عنها في قواعد البيانات الشبكية والمواقع الإلكترونية والتقارير وتباين محتواها، فليس من السهل جمعها لتوفير نظرة عامة مركزية لنشاط الشراكة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتمكين قابلية المقارنة والقياس. وقد أشارت المقرر الرئيسية للوكالات أيضا إلى التحديات التي تواجه الحفاظ على صورة شاملة عن عدد الشراكات التجارية في مختلف العمليات الميدانية ونطاقها.

٤٣ - ورأى بعض كيانات الأمم المتحدة أن التنافس بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لإقامة شراكات مؤسسية يثني عن نشر تفاصيل عن الشراكات في مجال الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بالكشف عن عناصرها المالية. وتشير كيانات أخرى إلى أن شركاءها التجاريين يصرون على عدم الكشف عن هويتهم عند تقديم مساهمات مالية، الأمر الذي يعوق الكشف الكامل. وتباین إلى حد كبير أيضا الممارسات المتبعة للوقوف على قيمة المساهمات العينية من السلع والخدمات؛ وتقر معظم كيانات الأمم المتحدة بأن هذا مجال ينبغي فيه تحسين الأداء والمهارات المطلوبة.

٤٤ - ويغلب الاختلاف أيضا على جهود تقديم التقارير على مدى دورة حياة الشراكات. وفي حين أشار أكثر من نصف كيانات الأمم المتحدة إلى أنها دائما أو عادة ما تبليغ عن المعلومات المتصلة بالشراكات في بداية التعاون، لم يقدم إلا أقل من نصف الكيانات معلومات إضافية عن الشراكات طوال مدتها. ولم يقدم أقل من خمس الكيانات أي نوع من التقارير في ختام الشراكة.

٤٥ - ويجري حاليا بذل جهود لوضع مبادئ مشتركة للإبلاغ عن الشراكات. فعلى سبيل المثال، تسعى مبادرة بيانات الشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة، التي أعلنت عنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للشراكات في لقاء خاص لتبادل الآراء بين الشركاء عُقد أثناء أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٦، إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والاتساق والأثر وقابلية المقارنة مع العمل الذي تقوم به

الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمبادرات الطوعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعو المبادرة إلى وضع إطار موحد للمنابر الإلكترونية التي تنشر معلومات عن الشراكات، مما يشير إلى أنه ينبغي، كحد أدنى، أن تنشر جميع المنابر المعلومات وفقا لمعايير محددة وقابلة للقياس والتنفيذ وواقعية ومحددة المدة.

باء - تعزيز الجهود الرامية إلى قياس أثر الشراكات والإبلاغ عنه

٤٦ - تتوقف استدامة التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعجيله على القياس الفعلي لكافة الأنشطة المضطلع بها، عبر القطاعات، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعندما يتعلق الأمر بالشراكات، توافق منظومة الأمم المتحدة على أنه يتعين عليها أن تقيس قيمة التعاون مع القطاع الخاص وتتبعه وتبلغ عنه بصورة أفضل. وفي حين يسعى زهاء ثلاثة أرباع كيانات الأمم المتحدة إلى تحديد مقترحات قيمة متبادلة لجميع الشركاء، لا يبلغ إلا أقل من نصف الكيانات عن تسجيل النتائج والدروس المستفادة من شراكاتها. ويقر العديد من كيانات الأمم المتحدة بالتحديات التي تواجهها في تتبع النتائج الملموسة، لا سيما عندما لا يكون للشراكات "مسار واضح من النقطة ألف إلى النقطة باء" أو عندما لا يستطيع المستفيدون تحديد هذه النتائج إلا بعد مرور سنوات عدة.

٤٧ - وتسلط كيانات الأمم المتحدة الضوء أيضا على الافتقار إلى التوجيه التنظيمي والمنهجيات الموحدة والتوقعات الواضحة لقياس الأثر. وتتباين نُهج تقييم الشراكات تباينا واسعا: إذ لم يحدد نصف كيانات الأمم المتحدة أبدا مؤشرات الأداء الرئيسية للشراكات أو أنها نادرا ما قامت بذلك. وأفاد أقل من ثلث الكيانات بتقييم جميع شراكاتها، وأفاد أقل من ثلثها بتقييم أكثر من نصف الشراكات. وقد أُشير إلى نقص القدرات باعتباره العقبة الرئيسية أمام تعزيز ممارسات قياس أثر الشراكات: إذ أفاد ربع كيانات الأمم المتحدة فقط عن زيادة التركيز على قياس الأثر في السنتين الماضيتين. ونظرا لغياب معايير تقييم صارمة وممارسات إدارية قائمة على النتائج، فليس من المستغرب أن قرابة نصف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة غير متأكد مما إذا كانت المنافع المتوقعة من الشراكات بين الأمم المتحدة والأعمال التجارية تتحقق بالكامل.

٤٨ - بيد أن الممارسات الجيدة بدأت تظهر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أنشأت مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "دعوة المؤسسات التجارية إلى العمل" ممارسة خدمات قياس الأثر لدعم أعضائها في قياس آثار أنشطتهم الاجتماعية والبيئية وأدائهم العملي، باستمرار. ومنذ عام ٢٠١٥، عملت المبادرة مع ٢١ مؤسسة من مؤسسات الأعمال الشاملة للجميع لقياس الأثر الأساسي لنماذج أعمالها بهدف توسيع نطاق جهودها من خلال الاطلاع على آراء متعمقة عن العملاء والسوق. وفي عام ٢٠١٧، سُنشئ المبادرة "مختبر تعلم قياس الأثر" وهو مختبر مجاني على شبكة الإنترنت لمساعدة عدد أكبر من الشركات في قياس أثرها وإدارة هذا الأثر.

٤٩ - ومن شأن اتخاذ إجراءات في المجالات الرئيسية الأربعة التالية أن يساعد على تخطي الحواجز التي تحول دون تسجيل نتائج الشراكات والإبلاغ عنها وتحسين تتبع إسهام الشراكات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أولا، ينبغي تحديد مقاييس الشراكة وأهدافها بوضوح منذ البداية لتوفير معايير واضحة لقياس الأثر. ثانيا، ينبغي إرساء خط أساس مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة لوضع المبادئ المتصلة بالإبلاغ عن الشركات والتوقعات الدنيا بهذا الشأن. ثالثا، ينبغي أن تتضمن معايير إدارة

الأداء للعاملين في مجال الشراكات مقاييس للشراكة لمكافحة الممارسات وتشجيعها. رابعاً، يجب أن إعداد دعاة أقوى للشراكات في جميع مستويات المنظمة ويجب عليهم أن يواصلوا الدعوة إلى التعاون واتباع فضلى الممارسات.

٥٠ - وتسلم منظومة الأمم المتحدة بضرورة اعتماد لغة وأهداف مشتركة لتتبع نتائج الشراكات والإبلاغ عنها. ويرى ثلاثة أرباع الكيانات أن من شأن وجود وجهة نظر مشتركة بشأن المقاييس المتصلة بالشراكات وبالإبلاغ عنها عبر المنظومة أن يتيح فرصاً أكبر لتوسيع نطاق الجهود وزيادة الأثر. وللمركز المشترك بين الأمم المتحدة وشبكة الأعمال التجارية (<https://business.un.org>) القدرة على أن يكون آلية أنجع استخداماً للموارد للمساءلة والتنسيق في مجال الشراكات. ولدى هذا المنبر الذي صمم أصلاً لمساعدة الشركات وكيانات الأمم المتحدة على التواصل من أجل استكشاف فرص التعاون إمكانيات غير مستغلة يمكن الاستفادة منها بوصفه مستودعاً مركزياً للإبلاغ عن أنشطة الشراكات وأثرها على نطاق المنظومة.

٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إدراج الشراكات في معايير إدارة الأداء لموظفي الأمم المتحدة وكبار المسؤولين المعنيين أن يعطيهم حافزاً أقوى على تحقيق النتائج، بما يكفل ترجمة المناقشات المتصلة بالشراكات إلى عمل وأثر قابل للقياس بتواتر أعلى وفعالية أكبر. وستكون لهذه الحوافز أهمية خاصة في توسيع نطاق الشراكات المحلية. وكما لوحظ في الاستعراض الشامل الأخير الذي يجري كل أربع سنوات، يتعين على المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تعزيز دعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل النهوض بالاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعندما يتعلق الأمر بإشراك مجتمعات الأعمال المحلية في هذه الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المتعددين، فإن لدى الشبكات العالمية للاتفاق العالمي القدرة في كثير من البلدان على العمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، لتعبئة أصحاب المشاريع والمؤسسات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، من أجل المضي قدماً في تنفيذ الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

خامساً - التوصيات

٥٢ - تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة تاريخية للأمم المتحدة لإيجاد طرق جديدة لتحقيق أهداف مجتمعية مشتركة عن طريق توسيع نطاق وأثر التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها. ومن أجل إظهار الإمكانيات الكاملة لتلك الشراكات، ولا سيما الشراكات التجارية، يوصى بوضع قائمة بالأولويات لتعزيز المساءلة والشفافية، وتأمين الاتساق والقدرات، وتوثيق التعاون على نطاق المنظومة.

٥٣ - وينبغي تشجيع كيانات الأمم المتحدة على إدماج الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في نماذج أعمالها الأساسية بهدف تنشيط الدور القيادي العالمي للأمم المتحدة بوصفها الجهة التي تدعو إلى التعاون بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وتتوسط فيه وتيسره.

٥٤ - ومن أجل تعزيز القدرة على الانخراط في نماذج شراكات مبتكرة وتعزيز تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للاستثمار في تنمية المواهب بين

العاملين في مجال الشراكات وغيرهم من الموظفين المعنيين لمعالجة النقص الحالي في المهارات المتوفرة. وسيكون من الأهمية بمكان حشد الدعم فيما بين الحكومات وقيادة منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تحمل المخاطر وتهيئة أماكن آمنة للتعلّم من الفشل بغية التحفيز على إقامة المزيد من الشراكات ونماذج التمويل المبتكرة.

٥٥ - ومن أجل إعداد دعاة شراكة أقوى على جميع مستويات المنظمة ومكافأة فضلى الممارسات وتشجيعها والتحفيز على التزام أقوى بغية تحقيق النتائج، ينبغي إدماج الشراكات والمقاييس ذات الصلة في معايير إدارة الأداء لموظفي الأمم المتحدة وإدارتها المعنية.

٥٦ - ومن أجل التحرّر من بعض القيود على الموارد وتخطي الحواجز التي تعرقل الفعالية المذكورة في هذا التقرير، ينبغي تشجيع كيانات الأمم المتحدة على توفير فرص التدريب والتوعية لجميع الموظفين بهدف تعميم الفهم في جميع الكيانات لدور الشراكات، ولا سيما الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والشراكات التي تشمل القطاع الخاص، والمضي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٧ - ومن أجل تعزيز الجهود المبذولة على مستوى العمل في مجال تنسيق الشراكات وتمتين القدرات وتحسين الاتساق على نطاق المنظومة، والاستفادة من الجهود الحميدة التي يبذلها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتنسيق المعارف وتبادلها بين العاملين في مجال الشراكات من خلال اجتماعات جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، ينبغي أن يجتمع قادة الاتفاق العالمي أيضا مع القيادة العليا في منظومة الأمم المتحدة على أساس منتظم لاتخاذ قرارات مشتركة وتقاسم المعارف بشأن الشراكات.

٥٨ - ومن أجل التأكد من أن مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة والأفرقة القانونية في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مزودة بالمعارف والخبرات اللازمة للاضطلاع بدور تمكيني في زيادة حجم الشراكات وأثرها مع إدارة المخاطر على النحو الملائم، ينبغي زيادة الاستثمار في الموارد القانونية المخصصة لدعم الشراكات. وينبغي دعم الفرق القانونية والعاملين في مجال الشراكات من خلال التعاون معهم على مواجهة التحديات التي تطرحها الشراكات بطريقة إبداعية وتعاونية.

٥٩ - ومن أجل حماية سمعة المنظمة، بوصفها معيارا أدنى مشتركا، ينبغي للشركات التي تتعاون مع الأمم المتحدة أن تعلن عن التزامها بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وبغية دعم كيانات الأمم المتحدة التي تطبق معيار العناية الواجبة هذا، يمكن أن يدعم الاتفاق العالمي عملية بذل العناية الواجبة مركزيا بهدف تحسين فعالية إدارة المخاطر وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة العملية.

٦٠ - وينبغي تشجيع كيانات الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها للوفاء بالتوقعات القائمة للإبلاغ عن أنشطة الشراكة. ومن شأن الاتفاق على المبادئ الأساسية المشتركة للإبلاغ عن الشراكات، والاستفادة من المنابر الرقمية مثل المركز المشترك بين الأمم المتحدة وشبكة الأعمال التجارية من أجل تجميع البيانات المتعلقة بشراكات الأمم المتحدة مع شركات الأعمال التجارية في مستودع واحد، أن يوفر سبيلا لرصد أنشطة الشراكة وآثارها على نحو أفضل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. ولتحسين تتبع إسهامات الشراكات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

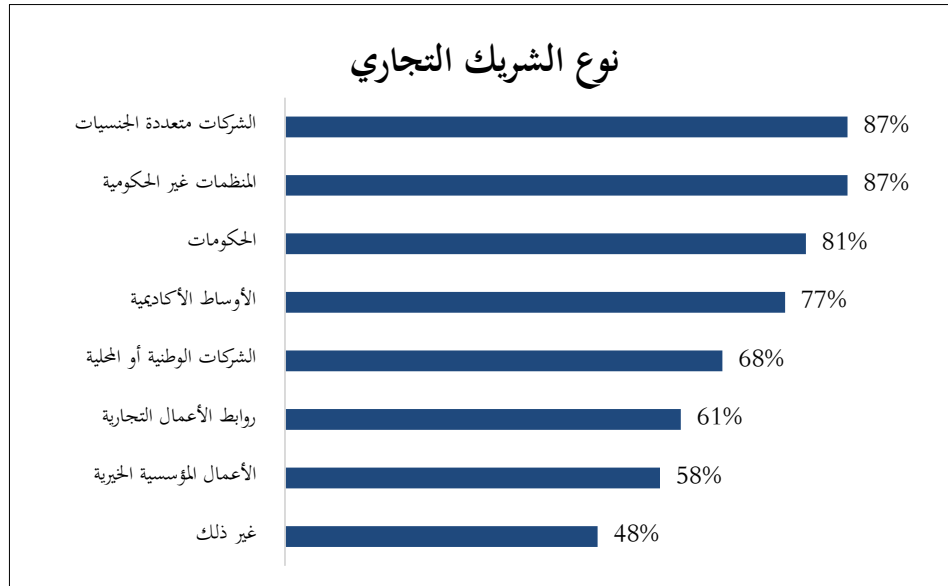
يمكن تجميع هذه البيانات في تقرير سنوي على نطاق المنظومة يعدّه الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بإسهامات من كافة كيانات الأمم المتحدة المشاركة مع مؤسسات الأعمال.

٦١ - ومن أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي، ينبغي للشبكات المحلية للاتفاق العالمي ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري أن تعزز جهودها في مجالي التعاون والتنسيق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُكلّف المنسقون المقيمون وغيرهم من قادة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة رسمياً بالتواصل مع الشبكات المحلية للاتفاق العالمي ومجتمع الأعمال وإشراكها في تنفيذ الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. ومع التسليم باختلاف قدرات الشبكات المحلية للاتفاق العالمي ومدى انتشارها، ينبغي إدراج الشبكات في التخطيط لأنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتنسيقها حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً.

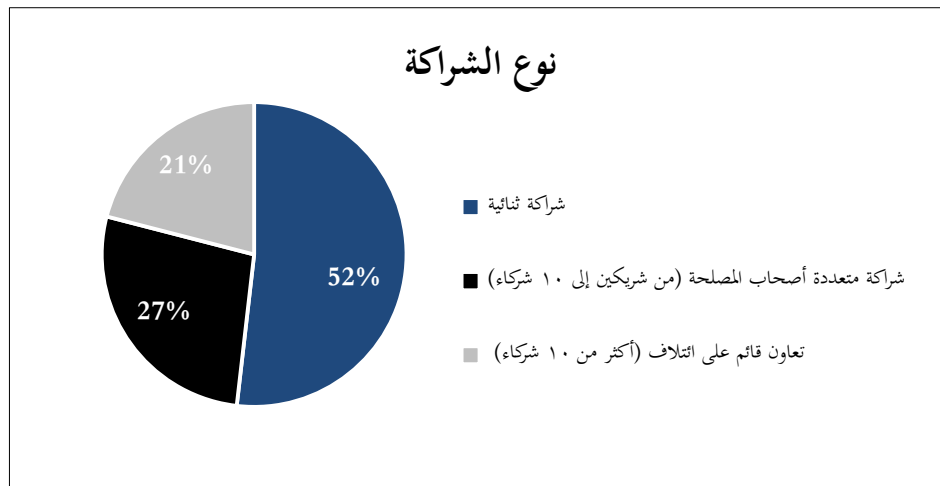
المرفق

أنواع الشركاء والشراكات التجارية في منظومة الأمم المتحدة ومتوسط مدة الشراكة التجارية في عام ٢٠١٧

ألف - النسبة المئوية لمنظمات الأمم المتحدة بحسب كل نوع من أنواع الشركاء التجاريين



باء - التوزيع المقدر لأنواع الشراكات التجارية، بالنسبة المئوية



جيم - متوسط مدة الشراكة التجارية، بالنسبة المئوية

